نيابة حرف التعريف (أل)
عن المضاف إليه في القرآن الكريم
موازنة بين أصل المعنى وحاصله

إعـداد

د/ أحمد شوقي محمد بطحيش

مـــدرس البـــلاغـــة والنقـد

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

فرع جامعة الأزهر بدسوق

١٤٤٤ هـ- ٢٠٢٢م

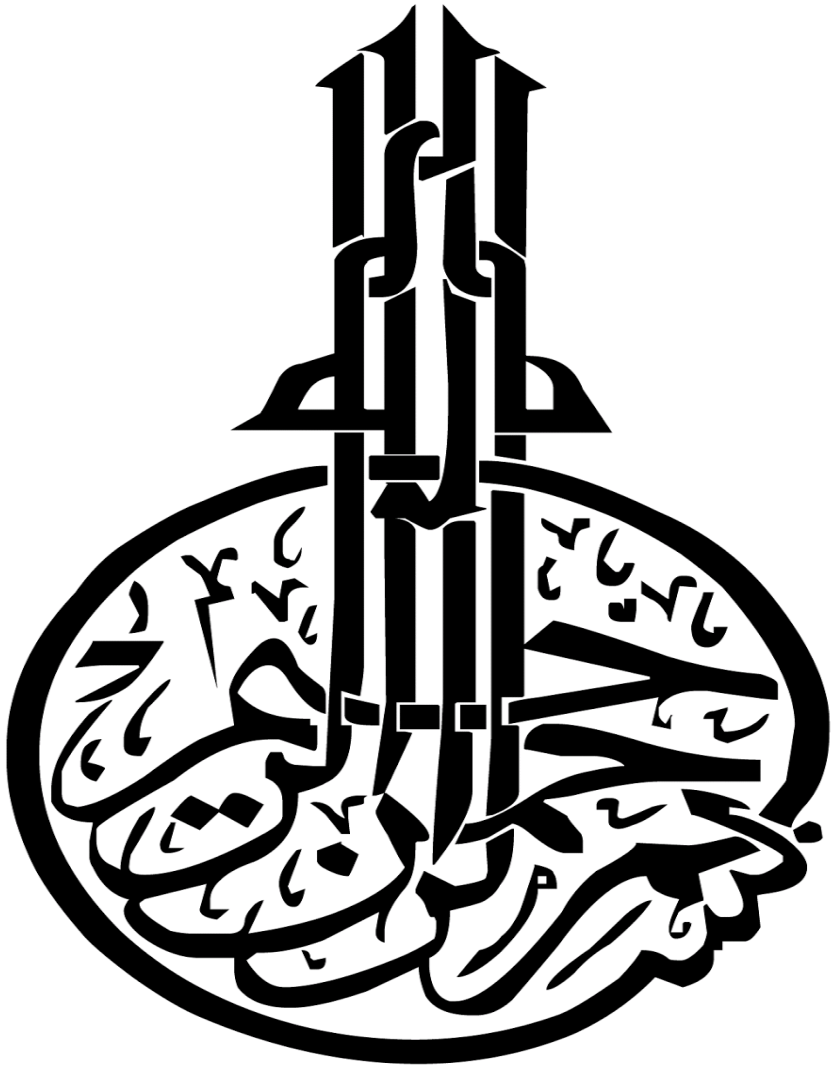

نيابة حرف التعريف (أل) عن المضاف إليه في القرآن الكريم: موازنة بين أصل المعنى وحاصله

أحمد شوقي محمد بطحيش
قسم البلاغة والنقد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، دسوق، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني:
ahmadBatheesh1315.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

هذا بحث في روض من رياض القرآن الكريم؛ يُعنىٰ بالموازنة البلاغية بين أصل المعنىٰ وحاصله في مسألة: "نيابة حرف التعريف (أل) عن المضاف إليه"، وهي من مسائل الخلاف بين النحويين، وقد أثار هذا الخلاف لديَّ بعض التساؤلات، نحو: ما الفرق بين أصل المعنىٰ في النظم الحكيم، وحاصله المُتوصَّل إليه بالتقدير؟ وما الجامع بين التعريف باللام والتعريف بالإضافة؟ وما نوع اللام الموسومة بأنها تعاقب المضاف إليه؟ وما خصائصها البلاغية؟ فجاء البحث بعنوان: "نيابة حرف التعريف (أل) عن المضاف إليه في القرآن الكريم موازنة بين أصل المعنىٰ وحاصله"، وقسمته إلىٰ مقدمة تشتمل علىٰ تعريف موجز بالموضوع، وأهميته، وسؤالاته، وفرضيته، وهدفه، وحدوده، والدراسات السابقة، والخطة، والمنهج. وضمنت التمهيد الآيات القرآنية التي قيل فيها بالتعاقب بين التعريفين، وبعض أقوال العلماء الدالة علىٰ الظاهرة. وانتظم في أربعة مباحث؛ يجيب كل منها عن سؤال من سؤالات البحث، واتبعت المنهج التكاملي، وشفعته

بخاتمة تتضمن أهم نتائجه، نحو: الجامع بين الإضافة ولام التعريف هو العهد، وأن غرضيها الأصليين في حال لمح التعاقب: تقوية الإثبات، وتبريز المعرَّف في صورة المستقل، ويتفرع عنهما أغراض أخرىٰ، وكان تقدير البصريين قريبا من أصل المعنىٰ في بعض المواضع لمراعاتهم التناسب التقديري، وكان بعيدا عن المعنىٰ في كثير من المواضع؛ لإغفاله دلالة حرف التعريف، بينما ألجأنا تقدير الكوفيين إلىٰ تصور واحد في كل معنىٰ.

الكلمات المفتاحية: نيابة أل عن المضاف إليه- أصل المعنىٰ- حاصل المعنىٰ- التناسب التقديري- مسائل الخلاف.

❁❁❁❁❁

On behalf of the defining letter (Al) for the genitive in the Holy Qur'an: A balance between the original meaning and its quotient

Ahmed Shawqi Muhammad Bathaish
Department of Rhetoric and Criticism, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys, Disuq, Al-Azhar University, Egypt.
Email: ahmadBatheesh1315.el@azhar.edu.eg

Abstract:

This is a research in a garden from the gardens of the Holy Qur'an; it is concerned with the rhetorical balance between the origin of the meaning and its quotient in the issue of: "On behalf of the defining letter (al) on behalf of the genitive", which is one of the issues of disagreement between grammarians. Him appreciated? What is the combination between the definition of lam and the definition in addition? And what kind of lam is marked as punishing the added to it? What are its rhetorical characteristics? The research came under the title: "On behalf of the defining letter (Al) on behalf of the genitive in the Holy Qur'an, balancing between the origin of the meaning and its quotient", and i divided it into an introduction that includes a brief definition of the subject, its importance, questions, hypothesis, objective, limits, previous studies, plan, and method. The preamble included the Qur'anic verses in which it was said in succession between the two definitions, and some scholars' sayings indicating the phenomenon. It was organized into four topics; each of them answers one of his questions, And I followed the method of technical analysis of the phenomenon under study, and preceded it

with a conclusion that includes its most important results, such as: The combination between the defining letter and the addition is the Ahdiya, and accordingly the lam al-Ahd is the one that is marked as a succession of the genitive, and not the lam of the gender, and among the characteristics of this lam in the event of a glimpse of succession: strengthening the proof, And highlighting the identifier in the form of the independent, and alerting to the invisible in the custody of the addressee, and so on. Then confirm the sources and references.

Keywords: On behalf of the genitive- The origin of the meaning- Meaning quotient estimated proportionality- Matters of contention.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلم، وبعد:

فإن في مسائل الخلاف بين النحويين بابا من البلاغة ذا جدة وطرافة، خاصة في المسائل التي يرجع الخلاف فيها إلىٰ خصائص الأساليب اللغوية، وهذا البحث يتناول مسألة كانت موضع خلاف بين نحاة البلدين (البصرة والكوفة)، وهي نيابة حرف التعريف (أل) عن المضاف إليه.

وجهة اتصال المسألة بالدرس البلاغي أن النحاة وقفوا عند جواز النيابة أو منعها، واكتفوا في بيان المعنىٰ بما يُحصله التقدير النحوي فحسب، فالكوفيون لمَّا قالوا بجواز نيابة حرف التعريف عن المضاف إليه، كان ظاهر كلامهم أن لا فرق بين: المأوىٰ، ومأواه في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]، واستدلوا باطراد هذا الاستعمال عند العرب.

ومنع البصريون هذه النيابة، ودليلهم أن لام التعريف حرف، وضمير الغائب اسم، ولا ينوب الحرف عن الاسم، ولذلك تأولوا المعنىٰ علىٰ حذف العائد، فكان تقديرهم في الآية السابقة وما يجري مجراها: المأوىٰ له، وسواء قيل بالتعاقب أو حذف العائد، فإن ذلك يستدعي الاحتكام إلىٰ الدرس البلاغي للموازنة بين حاصل المعنىٰ في ضوء هذه التقديرات، وأصل المعنىٰ الوارد في النظم الحكيم.

❁ تساؤلات البحث:

أثار هذا الخلاف النحوي لدى الباحث بعض التساؤلات، نحو:

- هل جواز التعاقب علىٰ مذهب الكوفيين معناه أن لا فرق بين التعريف باللام والتعريف بالإضافة؟

- ما الجامع بين التعريف باللام والتعريف بالإضافة؟
- هل كان تقدير البصريين مبنيا علىٰ لمح خصائص بلاغية للام التعريف التي تعاقب الإضافة، أم بقيت هذه اللام بعد تقديرهم علىٰ حالها دون مساس بخصائصها؟
- ما الخصائص البلاغية للام التعريف التي تعاقب الإضافة، وما سرُّ اصطفاء النظم التعريفَ بها دون الإضافة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات جاء البحث بعنوان: "نيابة حرف التعريف (أل) عن المضاف إليه في القرآن الكريم موازنة بين أصل المعنى وحاصله".

❁ فرضية البحث:

أن التقدير النحوي وإن كان محصلا للمعنىٰ، إلا أنه لا يمثِّل أصل المعنىٰ تمثيلا تاما، وتبقىٰ دقائق وفروق تقتضي الاحتكام إلىٰ الدرس البلاغي.

❁ هدف البحث:

استظهار الخصائص البلاغية للام التعريف الموسومة بأنها تعاقب الإضافة، والموازنة بين المعنىٰ الأصلي وحاصله.

❁ حدود البحث:

الآيات القرآنية التي قيل فيها بالتعاقب بين اللام والمضاف إليه.

❁ الدراسات السابقة:

لم أجد في حدود اطلاعي علىٰ الدراسات البلاغية من تناول ظاهرة (نيابة أل عن المضاف إليه) بالدرس البلاغي، وقد عنيت بعض البحوث النحوية الحديثة باستقراء آراء النحاة في المسألة، لترجيح مذهب علىٰ مذهب، أو مناقشة كونها من مسائل الخلاف أم لا، وهما بحثان، الأول: "نيابة (أل)

عن المضاف إليه"، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، المجلد٩، العدد الأول، ٢٠٠٢ م، للدكتور: خالد بن محمد بن عبد الله التويجري، والثاني : "نيابة "أل" عن الضمير المضاف إليه في القرآن دراسة تطبيقية في القرآن الكريم" العدد الرابع، ٢٠١٩ م، مجلة الآداب واللغات والعلوم الإنسانية، جامعة برليس الإسلامية، ماليزيا، للدكتور: قاسم محمد تيجاني عبد السلام.

❁ **خطة البحث:**

انتظم البحث في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، ومصادر ومراجع، وفهرس للموضوعات.

أما المقدمة، فاشتملت علىٰ تعريف موجز بالموضوع، وأهميته، وتساؤلاته، وفرضيته، وهدفه، وحدوده، والدراسات السابقة، والخطة، والمنهج.

وأما التمهيد، فآثرت تضمينه الآيات القرآنية التي قيل فيها بالتعاقب بين التعريفين، وشفعته بأقوال للعلماء موجزة تدل علىٰ الظاهرة موضع الدراسة.

وأما المباحث التي بنيت عليها تصوري للموضوع، فكانت أربعة، كل منها يُجيب عن سؤال من سؤالاته علىٰ النحو الآتي:

المبحث الأول: مذهب الكوفيين ومعنى التعاقب عندهم.

المبحث الثاني: الجامع بين التعريف باللام والتعريف بالإضافة.

المبحث الثالث: مذهب البصريين والتعريف باللام في ضوء تقديرهم.

المبحث الرابع: الخصائص البلاغية للام المُعاقبة في القرآن الكريم.

وأما الخاتمة: فتشتمل على نتائج البحث، ثم المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

❁ منهج البحث:

اتبعت المناهج التكاملي، الذي يتناسب مع طبيعة البحث من حيث التحليل والحصر والنقد والتعليل.

❁❁❁❁❁

التمهيد

الآيات القرآنية التي قيل فيها بالتعاقب بين التعريفين

آثرت التمهيد بإيراد الآيات القرآنية التي قيل فيها بالتعاقب بين التعريفين، وشفعتها ببعض الأقوال الموجزة؛ للدلالة علىٰ الظاهرة في القرآن الكريم، وتمهيدا لدراستها.

ورتبتها حسب ورودها في سور القرآن الكريم على النحو الآتي:

١-قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٠]، قيل المراد بالصواعق: «الصواعق المقرونة بالبرق، فقيل في جوابه يكاد البرق أي برقها علىٰ أنّ اللام العهدية عوض عن المضاف إليه»(١).

٢-قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البقرة: ٢٥]، قال الزمخشري: «أو يراد أنهارها، فعوّض التعريف باللام من تعريف الإضافة كقوله: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤]»(٢).

٣-قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] «قيل: الزوجُ: وقيلَ: الوليُّ، وأل في النكاحِ للعهدِ، وقيل: بدلٌ من الإضافةِ، أي: نكاحُه.. وهذا رأيُ الكوفيين»(٣).

---

(١) حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَىٰ تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَىٰ تفْسيرِ البَيضَاوي: ١/ ٤٠٢، دار صادر – بيروت.

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ١/ ١٠٧، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ٢/ ٤٩٥، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٤-**قوله تعالى:** ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، قال المفسرون: «اللام في الدين فيه قولان أحدهما: أنه لام العهد، والثاني: أنه بدل من الإضافة..والمراد في دين الله»[(١)].

٥-**قوله تعالى:** ﴿ وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ وَٱلۡغَنَمِ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلۡحَوَايَآ ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، أي: أو حملت حواياهما عند الكوفيين، والحوايا منهما عند البصريين[(٢)].

٦-**قوله تعالى:** ﴿ وَبَيۡنَهُمَا حِجَابٌۚ وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٞ ﴾ [الأعراف: ٤٦]، «قال الزمخشري: أي: وعلىٰ أعراف الحجاب، كأنه جعل أل عوضًا من الإضافة وهو مذهب كوفي، وقد تقدم تحقيقه. وجعل بعضُهم نفس الأعراف هي نفس الحجاب المتقدِّمِ ذكرُه، عبَّر عنه تارة بالحجاب وتارة بالأعراف، قال الواحدي: «.. ولذلك عُرِّفَت الأعراف لأنه عَنَىٰ بها الحجاب» [(٣)].

٧-**قوله تعالى:** ﴿ وَكَتَبۡنَا لَهُۥ فِي ٱلۡأَلۡوَاحِ ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، «قال أبو جعفر.. أدخلت الألف واللام في "الألواح" بدلا من الإضافة، كما قال الشاعر: والأحْلامُ غَيْرُ عَوَازِب»[(٤)].

---

(١) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، الرازي: ٧/ ١٥، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: ٧/ ١٢٥، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية١٩٦٤م.

(٣) الدر المصون: ٥/ ٣٢٨.

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري: ١٣/ ١٠٦، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٨-**قوله تعالى:** ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ [التوبة: ١٠٤]، «أي: يقبل صدقاتِهم علىٰ أنَّ اللامَ عوضٌ عن المُضافِ إليهِ أو جنسُ الصدقاتِ»(١).

٩-**قوله تعالى:** ﴿ قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٥٥]، «أي علىٰ خزائن أرضك، وهي جمع خزانة، ودخلت الألف واللام عوضا من الإضافة»(٢).

١٠-**قوله تعالى:** ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الحجر: ٣٥]، "اللام في (اللعنة) عوض عن المضاف إليه، وورد تقييدها بالإضافة في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [ص: ٧٨]، قال المفسرون: ومآل الآيتين واحد" (٣).

١١-**قوله تعالى:** ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤](٤).

١٢-**قوله تعالى:** ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ [الشعراء: ١١١]، «الرذل: الدون من كل شيء في منظره وحالاته.. فالأراذل يجوز أن تكون

---

(١) تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم:٤/ ١٠٠، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٢١٢.

(٣) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي: ٢٤/ ٤٤٩، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م. بتصرف.

(٤) سبقت الإشارة إلي الآية في الصفحة السابقة.

جمع الجمع، والواحد رذل والجمع أرذل، ثم يجمع علىٰ أراذل.. ويجوز أن يكون جمع الأرذل إذا جعلته اسما كالأساود..هذا قول بعضهم، قال: الأصل فيه هو أرذل من كذا، ثم كثر حتىٰ قالوا هو الأرذل، فصارت الألف واللام عوضا من الإضافة»(١).

١٣-**قوله تعالى:** ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الروم:٢-٣] التقدير: «أرض العرب منهم؛ لأنها الأرض المعهودة عندهم، أو في أدنىٰ أرضهم من العرب، واللام بدل من الاضافة»(٢).

١٤-**قوله تعالى:** ﴿ قَالُواْ ٱبۡنُواْ لَهُۥ بُنۡيَٰنٗا فَأَلۡقُوهُ فِي ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [الصافات:٩٧] «اللام في الجحيم عوض عن المضاف إليه: أي: في جحيم ذلك البنيان»(٣).

١٥- **قوله تعالى:** ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ ﴾ [ص:٣٣]، «حرف التعريف في (بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) عوض عن المضاف إليه، أي: بسوقها وأعناقها»(٤).

---

(١) التَّفْسِيرُ البَسِيْط، لأبي الحسن الواحدي النيسابوري: ١١/ ٣٩٢، نشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٣٠ هـ.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: ٤/ ٢٠١، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٨ هـ.

(٣) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني: ٤/ ٤٦٢، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت،الطبعةالأولىٰ١٤١٤ هـ.

(٤) التحرير والتنوير، لابن عاشور: ٢٣/ ١٥٣. مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٦-**قوله تعالى:** ﴿مُفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠] «يعني: مفتحة لهم أبوابها؛ وأدخلت الألف واللام في الأبواب بدلا من الإضافة»(١).

١٧-**قوله تعالى:** ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾ [غافر:١٨]، تقدير البصريين: إذ القلوب لدىٰ الحناجر في هذه الحال، وتقدير الكوفيين: قلوبهم وحناجرهم(٢).

١٨-**قوله تعالى:** ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورىٰ: ٢٣]، «معناه: إلا مودّتي في قرابتي منكم، وأن الألف واللام فىٰ المودّة أدخلتا بدلا من الإضافة»(٣).

١٩-**قوله تعالى:** ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد:٤]، «والألف واللام بدل من الإضافة أىٰ: فاضربوا رقابهم بالسيف»(٤).

٢٠-**قوله تعالى:** ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق:١٧] ، «التعريف في (اليمين) و(الشمال) تعريف العهد، أو اللام عوض عن المضاف إليه، أي عن يمين الإنسان وعن شماله»(٥).

٢١-**قوله تعالى:** ﴿وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، «أي: وما تشتهيه أنفسهم.. والألف واللام بدل من الإضافة»(٦).

---

(١) جامع البيان: ٢١/ ٢٢١.
(٢) ينظر: جامع البيان: ٢١/ ٣٦٨،
(٣) جامع البيان: ٢١/ ٥٣٠.
(٤) روح البيان، إسماعيل حقي الإستانبولي: ٨/ ٤٩٨، دار الفكر – بيروت.
(٥) التحرير والتنوير: ٢٦/ ٢٥١.
(٦) تفسير حدائق الروح والريحان: ٢٨/ ١٢٩.

٢٢-**قوله تعالى:** ﴿ سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ ﴾ [القمر:٤٥] «والمعنىٰ: سيهزم جمعهم. وهذا معنىٰ قول النحاة: اللام عوض عن المضاف إليه»(١).

٢٣-**قوله تعالى:** ﴿فَيُؤۡخَذُ بِٱلنَّوَٰصِي وَٱلۡأَقۡدَامِ ﴾ [الرحمن: ٤١]، « كأنَّه قيلَ فماذا يفعلُ بهِم عندَ ذلكَ [أي: بعد معرفتهم] فقيلَ: يقالُ إلخ [أي: قيل فيؤخذ..]، أو حالٌ من أصحابِ النواصِي والأقدامِ لأنَّ الألفَ واللامَ عوضٌ عن المضافِ إليهِ وما بينَهما اعتراضٌ»(٢).

٢٤-**قوله تعالى:** ﴿ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡمَوۡتَ وَٱلۡحَيَوٰةَ لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗا ﴾[الملك: ٢]، «أي خلقَ موتَكُم وحياتَكُم علىٰ أنَّ الألفَ واللامَ عوضٌ عن المضافِ إليهِ»(٣).

٢٥-**قوله تعالى:** ﴿ فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴾ [النازعات : ٣٩] «أي مأواه، والألف واللام بدل من الإضافة وهذا عند الكوفيين، وعند سيبويه وعند البصريين هي المأوىٰ له»(٤).

٢٦-**قوله تعالى:** ﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق: ١٥] «والألفُ واللامُ في الناصية قيل: عِوَضٌ من الإضافةِ، أي: بناصيتِه. وقيل: الضميرُ محذوفٌ، أي: الناصية منه»(٥).

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٧/ ٢٠٢.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٨١١٣٨. وما بين الأقواس زيادة من عندي لإيضاح المعنىٰ.

(٣) السابق نفسه: ٩/ ٣.

(٤) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): ٣/ ٥٩٩، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

(٥) الدر المصون: ١١/ ٦١.

٢٧-**قوله تعالى:** ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [سورة النصر: ١]، قال المفسرون: «واللام في الفتح بدل من الإضافة كأنه قيل: وفتح الله»[١]. «أي: وفتحه عند الكوفيين، والعائد محذوف عند البصريين»[٢]، هذا ما تيسر لي من استقراء للآيات موضع الظاهرة، وأرىٰ فيه قدرا كافيا من الخصائص التي أريد بيانها، وبالله التوفيق.

❁❁❁❁❁

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري : ٦/ ٥٨٥، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه – بيروت، الطبعة: الأولىٰ - ١٤١٦ هـ.

(٢) اللباب في علوم الكتاب، النعماني: ٢٠/ ٥٣٧، تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعةالأولىٰ، ١٤١٩ هـ

المبحث الأول

مذهب الكوفيين ومعنى التعاقب عندهم

قال بعض العلماء: إن الكوفيين «جوزوا جعل اللام عوضا عن المضاف إليه مطلقا، فعلىٰ مذهبهم يصح أن تقول: إذا لقيت زيدا فاسمع الكلام، تريد كلامه، أو فاضرب الوجه، تريد وجهه»(١)، والذي عليه التحقيق أن الكوفيين لم يجوزا نيابة اللام عن المضاف إليه إلا في حال كونه ضميرا غائبا، وهو ما صرَّح به ابن هشام في المغني حيث قال: والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب(٢).

أما جواز النيابة مطلقا فنادى به الفراء، حيث قال: إن العرب تجعل الألف واللام خَلَفا من الإضافة؛ فقوله تعالىٰ: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾ [ص:٥٠]، أي أبوابها، وقوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴾ [النازعات: ٣٩]، أي: مأواه(٣).

وقد وُجِّه النقدُ إلىٰ الكوفيين علىٰ احتياطهم، وقولهم بالتعاقب في ضمير الغائب فحسب؛ لأنهم خالفوا التقدير الأجود عربية، يقول الزجاج: «وقال بعضهم: مُفَتحَةً لهم أبْوَابُها، والمعنىٰ وَاحِد، إلا أن علىٰ تقدير العَرَبيةِ: "الأبْوابُ مِنْهَا" أجودُ من أَنْ تجعل الألف واللام بدلًا من الهاء والألف؛ لأن

---

(١) ينظر تحرير الخلاف بين الكوفيين والزمخشري في تفسير التحرير والتنوير: ١/ ٣٤٩، والحاشية (١) من الصفحة نفسها.

(٢) ينظر:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام: ١/ ٧٧، وما بعدها، تحقيق: د/ مازن المبارك، ومحمد علي، دار الفكر دمشق، الطبعةالسادسة، ١٩٨٥ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٠٨، أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار،عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولىٰ.

معنىٰ الألف واللام ليس معنىٰ الهاء والألف في شيء؛ لأن الهاء والألف اسم، والألف واللام دخلتا للتعريف، ولا يبدل حرف جاء لمعنىٰ من اسم ولا ينوب عنه، هذا محال»[1]، وذهب ابن عاشور إلىٰ أن التعاقب معناه عند الكوفيين تقريب المعنىٰ، وبيان حاصله، وذلك حيث يقول: «.. أرىٰ مذهب الكوفيين مقبولا، وأنهم ما أرادوا إلا بيان حاصل المعنىٰ من ذلك التعريف، فإن تقدير المضاف إليه هو الذي جعل المضاف المذكور كالمعهود فأدخلت عليه لام التعريف العهدي»[2]، والذي استنبطَه في قوله: "فإن تقدير المضاف إليه.." من الأهمية بمكان؛ لأنه يحمل إشارة إلىٰ الجامع بين الإضافة ولام التعريف كما سيأتي.

وابن القيم يرىٰ أيضا أن التعاقب لا ينفي بالضرورة الفرق بين التعريفين، وذلك في قوله: «إنهم لا يريدون بقولهم: هذا بدل من هذا: أن معنىٰ البدل معنىٰ المبدل منه، بل قد يكون في كل منهما معنىٰ لا يكون في الآخر.. فالكوفيون أرادوا أن الألف واللام في «الأبواب» أغنت عن الضمير أو قيل: أبوابها، وهذا صحيح؛ فإن المقصود الربط بين الصفة والموصوف بأمر يجعلها له، لا مستقلة، فلما كان الضمير عائدا علىٰ الموصوف نفي توهم الاستقلال، وكذلك لام التعريف فإن كلا من الضمير واللام يعين صاحبه،

(١) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٤/ ٣٣٧، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولىٰ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(٢) التحرير والتنوير: ١/ ٣٤٩، وما بعدها.

هذا يعين مفسره، وهذا يعين ما دخل عليه، وقد قالوا في (زيد نعم الرجل): أن الألف واللام أغنت عن الضمير، والله أعلم»[١].

وقد أومأ ابن القيم إلىٰ أمر مهم في المسألة، وهو أن الرابط الذي عُني به البصريون موجود في ضمير المضاف إليه العائد إلىٰ الموصوف، وفي هذا تقريب بين المذهبين، فإذا كان تقدير البصريين محققا الربط فإن تقدير الكوفيين كذلك، وتبقىٰ مراعاة التناسب التقديري عند البصريين مزية ليست في تقدير الكوفيين، ولذلك قيل: إنه الأجود، ولكن هذه المزية لا تطرد في بعض المواضع، ولا تقوم بالمعنىٰ أصلا في مواضع من النظم كما سيتبين.

كما أن قوله: (بأمر يجعلها له، لا مستقلة)، فيه إشارة إلىٰ خصوصية دقيقة في لام التعريف، وهي إبراز المعرَّف بها في صورة المستقل؛ لأنه إذا كان الضمير يجعل الصفة للموصوف، ولا يوحي باستقلالها عنه، فإن التعريف باللام يومئ إلىٰ هذا الاستقلال، وهو ما سيتضح في مبحث الخصائص بإذن الله تعالىٰ.

ولعل ابن خروف لما ذهب إلىٰ طرح الخلاف في المسألة، في قوله: «لا ينبغي أن يجعل بينهما خلافٌ، لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير في قوله في باب البدل: (ضُرِبَ زيدٌ الظَهرُ والبطنُ) وهو يريد: ظهره

(١) تفسير القرآن الكريم (ابن القيم): ١/ ٤٥٣، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولىٰ – ١٤١٠ هـ.

وبطنه، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه»[1]، كان يرىٰ ما يراه ابن القيم من التقارب بين المذهبين من حيث تحقق الربط في كليهما.

❁❁❁❁❁

(١) شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ١/ ٢٦٢، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولىٰ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

المبحث الثاني

الجامع بين التعريف باللام والتعريف بالإضافة

إن إصرار الكوفيين علىٰ القول بنيابة اللام عن المضاف إليه إذا كان ضميرا غائبا، أثار في نفسي تساؤلا عن الجامع بينهما، فهل هذه اللام تفيد ما يفيده الضمير من الربط؟

وإذا كانت تفيد الربط فما المسوغ لذلك؟

إن اللام التي تعاقب الإضافة تشتمل ضمنا علىٰ وصف المعرَّف، فإذا قلت لمن كان بينك وبينه عهد بشيء ما: (أخذ فلان الشيء)، فكأنك قلت له: (الشيء الذي تعرف)، ولذلك قال المفسرون في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ [آل عمران:٣٦]، «معناه: وليس الذكر الذي طلبتْ كالأنثىٰ التي وُهِبَتْ لها، واللام فيهما للعهد»[(١)]، فوصفهم المعرَّف باللام هنا بالموصول وصلته يؤيد أن هذا الرابط موجود في اللام ضمنا.

أما عن المسوغ لهذا الربط، فقد وجدتُ في كلام النحاة والمفسرين ما يُفصح عنه، فأما كلام النحاة، فحيث قالوا: «تعريف الإضافة راجع إلىٰ أمر معنوي معهود بينك وبين من تخاطبه في نسبة المضاف إلىٰ المضاف إليه، والتعريف باللام راجع إلىٰ ذلك»[(٢)]، وهذا يعني أن معنىٰ العهد هو الجامع بين التعريفين، وهو المسوغ للربط المعنوي في لام العهد التي تعاقب الإضافة، وقد توسَّع السكاكي-رحمه الله- في معنىٰ لام التعريف عموما،

---

(١) الكشاف: ١/ ٣٥٦.

(٢) أمالي ابن الحاجب: ١/ ٣٨٨، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

فقال: اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير، وإن أفادت الاستغراق أو الحقيقة أو غيرهما، فلكون المعرَّف بها معهودا في الذهن حقيقة أو مجازا، وهذه من لقطات السكاكي الرائعة التي ينبغي أن تُدرس مستقلة، وإن خالف جمهور النحاة، وقد صرَّح -رحمه الله- بنقله هذا الرأي عن أئمة أصول الفقه[1].

ويقول ابن الشجري مفرقا بين اللام التي تعاقب الإضافة، ولام الجنس: «إن اللام فيما ذكره أبو العلاء[2]، لا تخلو أن تكون لتعريف الجنس أو تكون عوضًا من تعريف الإضافة إلىٰ الضمير، فكونها لتعريف الجنس في مثل قوله: وجه الجبان. وكونها عوضًا من تعريف الإضافة في مثل قولك: حسن الوجه؛ الأصل: حسن وجهه، فلما حذفت الهاء من وجهه عرَّفتَه باللام، ولو قلتَ: حسن وجهٍ، جاز علىٰ ضعف؛ لأنه قد علم أنك لا تعني من الوجوه إلا وجه المذكور، فحق شباب في بيت المتنبي أن يكون معرفًا باللام عوضًا من تعريف الإضافة إلىٰ الضمير من حيث كان مراده: شبابي»[3].

وفي هذا النص أمران:

الأول: التفريق بين اللام التي تعاقب الإضافة وغيرها، فاللام التي يُلحظ فيها معنىٰ العهد هي المعاقبة للإضافة.

والثاني: الإشارة إلىٰ وجه ضعف التنكير في هذا الموضع، ذلك أنه يخلو من دلالة العهد؛ لأن موضوع النكرة علىٰ الشيوع، ولما كان موضوع اللام

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم، للسكاكي: ٢١٥، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

(٢) سيأتي كلام أبي العلاء مع البيتين المشار إليهما.

(٣) ما لم ينشر من الأمالي الشجرية: ١/ ٨٠، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

علىٰ العهد، تقوَّىٰ وجهُ إبدالها من الإضافة، إذ هما مشتركان في العهدية، وقوله: "مع العلم أنك لا تعني من الوجوه إلا وجه المذكور"، إشارة إلىٰ أن العهدية في (حسن وجه) فهمت من القرائن والسياق، ولم تأت من طريق الوضع.

وأما كلام المفسرين ففي التمهيد شيء منه حيث ذكروا أن اللام العهدية بمعنىٰ الإضافة، من ذلك قول الطيبي في قوله تعالىٰ: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾[البقرة: ٢٠]، «قيل المراد بالصواعق:«الصواعق المقرونة بالبرق، فقيل في جوابه يكاد البرق أي برقها علىٰ أنّ **اللام العهدية عوض عن المضاف إليه**»[(١)]، ومنهم من فرق بين لام العهد واللام التي تعاقب الإضافة، من ذلك قول الرازي في قوله تعالىٰ: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ﴾[البقرة: ٢٥٦]، «اللام في الدين فيه قولان أحدهما: أنه لام العهد، والثاني: أنه بدل من الإضافة، كقوله فإن الجنة هي المأوىٰ [النازعات: ٤١] أي مأواه، والمراد في دين الله»[(٢)]، والذي عليه التحقيق هو أن لام العهد هي التي تعاقب الإضافة بجامع العهدية كما تبين.

المذهب الجزل عند العرب في التعاقب بين التعريف والتنكير:

إن مأخذ التعريف باللام -فيما جاز فيه التعاقب بين التعريف والتنكير- هو المأخذ الجزل عند العرب، يقول أبو العلاء المعري في تفسير قول المتنبي المُشار إليه سابقا:

منًـىٰ كـنَّ لـي أنّ البيـاضَ فيخفـىٰ بتبيـيض القـرونِ شـبابُ

(١) حَاشِيةُ الشِّهَابِ: ١/ ٤٠٢.

(٢) مفاتيح الغيب: ٧/ ١٥.

«لو أن هذا الكلام في غير الشِّعْر؛ لكان ثبوت الألف واللام في (شباب) أحسن؛ لأنه مضاءٍ لقولهم: المشيب، **وكانت العرب في الجاهيلة إذا اتفق لها مثل هذا آثرت دخول لام التعريف وإن قبح في السمع**، وأكثر ما يجيء في شعر امرئ القيس، فمنه قوله:

فـإن أمـسِ مكروبـًا فيـا ربَّ بهمـةٍ كشـفت إذا مـا اسـودَّ وجـهُ الجبـانِ

فقد أساءت الألفُ واللام الوزنَ عند السامع، وآثرها قائل البيت علىٰ الحذف، ولو حذف لكان الحذف أحسن في الغريزة، ولكن دخول الألف واللام أثبت في تمكين اللفظ، وكذلك قوله:

فلمـا أجـنّ الشّـمسَ عنـي غؤورهـا نزلـت إليـه قائمـًا بالحضـيضِ»[1]

ومعنىٰ أن الألف واللام أثبت في تمكين اللفظ، أن المعرَّف بها يكون أوضح في ذهن المخاطب، وذلك راجع إلىٰ طبيعة اتصالها بما عرفته، وقد كشف ابن جني-رحمه الله- عن عمل هذه اللام في المعرَّف، فقال: إنها في نهاية اللطافة والاتصال بما عرفته، وأنها تمتزج بالمعرف بها امتزاجا تاما، ولذلك ينفذ حرف الجر إلىٰ مجروره بعدها، كأن لا فاصل بينهما.. ودليل آخر يدل علىٰ شدة اتصال حرف التعريف لما دخل عليه، وهو أنه قد حدث بدخوله معنىٰ في ما عرفه لم يكن قبل دخوله، وهو معنىٰ التعريف؛ فصار المعرف كأنه غير ذلك المنكر وشيء سواه؛ ألا ترىٰ إلىٰ إجازتهم الجمع بين رجل والرجل، غلام والغلام قافيتين في شعر واحد من غير استكراه ولا اعتقاد

(١) ما لم ينشر من الأمالي الشجرية: ٨٠.

إيطاء؛ فهذا يدلك علىٰ أن حرف التعريف كأنه مبني مع ما عرفه، كما أن ياء التحقير مبنية مع ما حقرته، وكما أن ألف التكسير مبنية مع ما كسرته[١].

ولأجل تمكين اللفظ ضعُف التنكير في قول المتنبي (شباب)؛ لأنه لم يذهب مذهب الأوائل في الإبانة، وقد أجاد المعري -رحمه الله- التقاط هذا الفارق الدقيق بين شعر الأوائل والمحدثين، وبيَّن أن الإساءة إلىٰ الوزن عندهم أهون من الإساءة إلىٰ المعنىٰ.

وعلى هذا، فالجامع بين لام التعريف والإضافة، هو عهدية المعرَّف في كل منهما، ولكن هذه العهدية قد تتفاوت في بعض المواضع، فعهدية الإضافة قد تكون لأدنىٰ ملابسة بين المضاف والمضاف إليه، كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات:٤٦]، حيث أضيفت الضحىٰ إلىٰ ضمير العشية، علىٰ ما بينهما من أزمنة مختلفة، مراعاة لحدوث كل منهما في نهار أو يوم واحد.

وأيضا فإن عهدية لام التعريف متفاوتة كما سيتبين في أغراضها، فهما متشابهان في كثير من الخصائص، وهو ما يُفسر قولهم بالتعاقب، واطراد ذلك الاستعمال عند العرب، ومن الفروق بين التعريفين أن اللام كما يقول ابن جني : «ألزم لما تتصل له من المضاف إليه بالمضاف، وذلك أن اللام علىٰ حرف واحد ساكن، ويدغم؛ فاتصاله لما عرفه أشد من اتصال المضاف إليه بالمضاف، ألا ترىٰ أن المضاف إليه اسم كامل نحو: (غلام زيد)، لك أن

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني: ٢/ ١٨، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م. بتصرف.

تفصل زيدًا؛ فتقول: "هذا زيد"، و"كلمت زيدًا"، و"نظرت إلىٰ زيد"، واللام لا يمكنك ذلك فيها لقوة اتصالها، وقد ذكرنا ذلك قديمًا من حالها؛ فلشدة امتزاجها بما عرفته لم يكن أن ينوىٰ انفصالها كما ينوىٰ انفصال المضاف إليه»[1].

صورة المعنى في تقدير الكوفيين:

بقي لي في هذا المبحث التعريج علىٰ صورة المعنىٰ وفق تقدير الكوفيين، ذلك أن القول بالتعاقب بين لام التعريف العهدي والإضافة يحصر المعنىٰ في صورة واحدة لا غير، وهي أن المعرَّف باللام ينبغي أن يكون جزءا من الموصوف، كما هو الشأن في المضاف والمضاف إليه، ففي قوله تعالىٰ: ﴿ فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ ﴾ [ص:٣٣]، يلزم علىٰ تقدير الكوفيين أن نرىٰ السوق والأعناق جزءا من الخيل، لأنهم يقولون المراد: سوقها وأعناقها، وينبغي إغفال دلالة حرف التعريف المصور للعناية بهذين الجزأين، وما يظهر فيهما من أخذة الإعجاب التي جعلته -عليه السلام- يمسح أعراف الخيل وعراقيبها؛ حبا لها، أو يمسحها بالسيف علىٰ التأويل الآخر.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿ فَيُؤۡخَذُ بِٱلنَّوَٰصِي وَٱلۡأَقۡدَامِ ﴾ [الرحمن: ٤١]، لا نجد علىٰ تقدير الكوفيين إلا اتصال النواصي والأقدام بأصحابها، وينبغي أن نهمل دلالة حرف التعريف علىٰ تصوير الاستخفاف بالمجرمين، وأن لا وزن لهم ولا شأن ولا استحقاق لأقل ما يظنون أنه ما زال طوع تصرفهم، وغير ذلك

(١) سر صناعة الإعراب: ٢/ ١٢٧.

مما أفاده التعريف باللام من تمكين اللفظين، واستدعاء معنىٰ الإضافة دون ذكرها كما سيتبين.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾[غافر:١٨]، لا سبيل لنا إلا إغفال دلالة النظم علىٰ تصوير القلوب والحناجر مستقلة عن الذوات، لأن تقدير الكوفيين يُلجئنا إلىٰ تصور الاتصال بين الأجساد والقلوب والحناجر، ولا يسمح بهذا الخطب الجلل من الفزع الذي تتراءىٰ فيه القلوب كأنه استقلت عن الأجسام ولحقت بالحناجر في صورة لا تُلحظ فيها حركة الانتقال.

وعلىٰ هذا بنيت تصوري للموضوع؛ لأن التقدير وإن كان محصلا للمعنىٰ؛ إلا أنه لا يمثله تمثيلا تاما، ولا يمكنه الإحاطة بجميع ملابساته، ولذلك فإن القول بالتعاقب ما هو إلا تحصيل للمعنىٰ، ولا ضير في ذلك فإن الدرس النحوي من طبيعته أن يقف بنا عند حدود الجواز والمنع، ثم يستدعي الدرس البلاغي لبحث الملابسات والتصورات المختلفة، وبهذا تأتي ثمرة التداعي والتكامل بين علوم العربية.

❁❁❁❁❁

المبحث الثالث

مذهب البصريين والتعريف باللام في ضوء تقديرهم.

إذا تجاوزنا الخلاف بين النحويين إلىٰ النظر في صورة المعنىٰ وفق تقديرهم نكون بهذه الخطوة قد تهيأنا لدرس الأسرار البلاغية لما قيل فيه بالتعاقب بين لام العهد والإضافة في الذكر الحكيم؛ لأن أسرار اصطفاء النظم لأحد الطريقين لا تظهر إلا بالموازنة بين صورة المعنىٰ الواردة في النظم الحكيم، وصورته في هذه التقديرات النحوية، ولذلك آثرت الابتداء بمناقشة هذه التقديرات من منظور التحليل البلاغي؛ لمعرفة الأطياف البيانة المصاحبة لها، والتي قد تقترب من المعنىٰ في بعض الأحيان وتبعد عنه في أحيان أخرىٰ.

وقد بينتُ طرفا من القول في مذهب الكوفيين، وسأشرع في تحليل مذهب البصريين الذي يدور حول التناسب التقديري، وضرورة الربط بالضمير العائد إلىٰ اسم قبله أو إلىٰ ضمير مثله، ولذلك قال بعضهم بحذف الضمير لدلالة الكلام عليه، في قوله تعالىٰ: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾ [ص: ٥٠]، أي: الأبواب منها، وقال البعض بالبدل من الضمير المستكن في (مفتحة) والعائد إلىٰ جنات، علىٰ أنه بدل بعض من كل علىٰ رأي أبي علي الفارسي، وبدل اشتمال علىٰ رأي الزمخشري.

وهذه التقديرات متقاربة من حيث الدلالة علىٰ تقرير معنىٰ فتح الأبواب التي هي موضع دخول أهل الجنة، وتقرير المعنىٰ أتىٰ في التقدير الأول من طريق جعل الأبواب مقصودة بالنسبة، ونصَّ علىٰ تعلُّق الفتح بها، فصورة المعنىٰ علىٰ هذا التقدير تُوحي بأن العناية ببيان صورة الأبواب حال كونها مفتحة، أكثر من العناية بما تنفتح عليه، أو بما وراءها من النعيم المقيم، والدليل علىٰ ذلك أن لفظ (منها) عزل-في مخيلة السامع- صورة الأبواب

وجعلها أكثر تركيزا من صورة الجنات، أو أعاد التنصيص عليها، وهذا يقترب من معنىٰ البدل، فكأنه ذكر جنات عدن مجملة، ثم أبدل (الأبواب) من الضمير العائد إليها؛ لأنها موضع الدخول منها؛ وذلك لبيان الحفاوة وحسن الاستقبال، ولعل رأي أبي علي الفارسي الذي قال ببدل البعض في الأبواب، مؤسس علىٰ هذا، وقد قال بالتقديرين في موضوعين، يقول صاحب لسان العرب: «قال أبو علي مرة: معناه مفتحة لهم الأبواب منها، وقال مرة: إنما هو مرفوع علىٰ البدل من الضمير الذي في مفتحة»(١).

واعتُرض عليه بأنه: «لا يصح أن يكون بدل بعض من كل؛ لأن أبواب الجنات ليست بعضا من الجنات علىٰ ما قال أبو حيان»(٢).

وأرى أنه لا مانع من كون الأبواب بعضا من الجنات؛ لأنها غير أجنبية منها، إلا أن يكون القصد إلىٰ كونها بدل اشتمال كما قال الزمخشري، وقد وصف ابن مالك في التسهيل هذين الرأيين بالتكلف؛ فقال: «وزعم أبو علي والزمخشري أن الأبواب بدل من ضمير مستكن بمفتحة، وهذا تكلف يوجب أن يكون الأبواب مرتفعًا بمفتحة المذكور، علىٰ القول بأن العامل في البدل والمبدل منه واحد، أو بمثله مقدرا، علىٰ القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه. وعلىٰ كل حال قد صح أن "مفتحة" صالح للعمل في الأبواب، فلا حاجة إلىٰ تكلف إبدال»(٣)، ومعنىٰ قوله: صالح للعمل في الأبواب، أن الأبواب نائب فاعل لـ(مُفتحة).

---

(١) لسان العرب، لابن منظور، مادة (فتح)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسي: ١٢/ ٢٠٤، تحقيق: علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعةالأولىٰ١٤١٥هـ.

(٣) شرح تسهيل الفوائد: ١/ ٢٦٢.

وعلىٰ كل، فإن ما يؤخذ علىٰ تقديري البصريين عدم مساسهما بدلالة حرف التعريف، وكأن هذا التعريف ضرورة نحوية فحسب، إذا لا يجوز تنكير الأبواب في هذا الموضع، ولذلك «قال الزجاج: المعنىٰ مفتحة لهم الأبواب منها، فالألف واللام للتعريف لا للبدل»[1]، وهو يعني بالبدل التعاقب بين الإضافة ولام العهد كما تبين، ولا يعني بدل البعض أو بدل الاشتمال كما عند أبي علي والزمخشري، وقوله: (الألف واللام للتعريف) يقصد التعريف المحض الذي هو إخراج النكرة إلىٰ التعيين، ولا يعني تعريف العهد؛ لأنه يمنعه.

أما الزمخشري فتقديره: مفتحة هي الأبواب، كقولهم: ضرب زيد اليد والرجل، وهو من بدل الاشتمال، ذلك أنه جعل "مفتحة" حالا من الضمير العائد إلىٰ "جنات عدن" علىٰ أن جنات معرفة، وانتصابها علىٰ أنها عطف بيان لحسن مآب[2]، واعترض عليه ابن القيم بأن: «"جنات عدن" ليس فيها ما يقتضي تعريفها.. وبأن جنات عدن لا يسهل أن يكون عطف بيان لحسن مآب، علىٰ قوله؛ لأن جريان المعرفة علىٰ النكرة عطف بيان لا قائل به.. وقوله: إن في «مفتحة» ضمير الجنات. فالظاهر خلافه. فإن الأبواب ترتفع به

(١) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي: ٣/ ٥٦٣، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

(٢) ينظر: الكشاف: ١/ ١٩٦.

ولا ضمير فيه.. وقوله: إن «الأبواب» بدل اشتمال، فبدل الاشتمال قد صرح هو وغيره: أنه لا بد فيه من الضمير، وإن نازعهم فيه آخرون، ولكن يجوز أن يكون الضمير ملفوظا به، وأن يكون مقدرا، وهاهنا لم يلفظ به، فلا بد من تقدير، أي الأبواب منها، فإذا كان التقدير: مفتحة لهم هي الأبواب منها، كان فيه تكثير للإضمار وتقليله أولىٰ»[(١)].

وصورة المعنىٰ علىٰ تقدير الزمخشري فيها إغفال أيضا لدلالة حرف التعريف، وإن هو إلا ضرورة نحوية لاستقامة الكلام، ولذلك قال أبو حيان تعقيبا علىٰ قول الزمخشري في آية: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات: ٣٩]: وقوله: غض الطرف: تريد طرفك: «ولكن لما علم أن الطاغي هو صاحب المأوىٰ، وأنه لا يغض الرجل طرف غيره، تركت الإضافة. ودخول حرف التعريف في المأوىٰ، والطرف للتعريف؛ لأنهما معرفان. انتهىٰ. وهو كلام لا يتحصل منه الرابط العائد علىٰ المبتدأ، إذ قد نفىٰ مذهب الكوفيين، ولم يقدر ضميرا محذوفا، كما قدره البصريون، فرام حصول الربط بلا رابط»[(٢)].

ولا يخفىٰ ما في إغفال دلالة حرف التعريف من بُعد عن دقائق النظم التي أعجزت البلغاء وأعيت الفصحاء، فتقدير الأبواب منها، أو مفتحة هي الأبواب، علىٰ بدل الكل أو بدل الاشتمال، لا يلفت إلىٰ عمل حرف التعريف في النكرة التي صارت بعد دخوله عليها كأنها غير المنكر، وشيء سواه علىٰ

(١) تفسير القرآن الكريم (ابن القيم): ١/ ٤٥٣، وما بعدها بتصرف يسير في النقل.

(٢) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان: ١٠/ ٤٠١، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

حد تعبير ابن جني، وإن كان في هذه التقديرات ما يمسُّ الغرض الأصلي من الكلام فمن أمور أخرىٰ ترجع إلىٰ مراعاة التناسب التقديري عندهم، ولذلك كان تقديرهم أجود عربية من تقدير الكوفيين، لأن مراعاة التناسب التقديري بين العائد وما يعود إليه، سبيل إلىٰ المساس بالغرض الأصلي من الكلام، بخلاف تقدير الكوفيين الذي أوقفنا عند صورة واحدة في كل موضع كما تبين.

وفيما يأتي دراسة لخصائص التعريف باللام فيما قيل فيه بالتعاقب بينها وبين الإضافة، أراعي فيها الموازنة بين المعنىٰ الأصلي وما فيه من لطائف بلاغية استنطقها التعريف باللام، وبين حاصل المعنىٰ علىٰ تقدير كلا الفريقين، وبالله أستعين.

❁❁❁❁❁

المبحث الرابع

الخصائص البلاغية للام المُعاقبة في القرآن الكريم

تهدف الدراسة في هذا المبحث إلىٰ استظهار الأسرار البلاغية التي من أجلها اصطفىٰ النظمُ الحكيم التعريفَ بلام العهد دون التعريف بالإضافة، وبيان الفرق بين ما ورد عليه النظم، وبين تقديرات النحاة، وذلك من خلال الموازنة البلاغية المستندة إلىٰ الدلائل اللغوية، والمؤيدة بالدلائل العلمية المصطفاة من أقوال النحاة والبلاغيين والمفسرين وغيرهم من أهل العلم بالمعاني، بغية الوصول إلىٰ معالم التعريف بلام العهد المُعاقبة للمضاف إليه، وتمييزها وتسليط الضوء علىٰ أثرها في المعنىٰ القرآني الشريف.

❁ أولا: تقوية الإثبات:

من الأغراض السامية للغة العرب أنها تُقدِّر عقل السامع أو المخاطب، وتثق في علوّ ذوقه وسموِّ حسّه، وتأثره بالخيوط الدقيقة بين اللفظ المنطوق والمعنىٰ المُضمر في النفس، ولذلك قالوا: إن الكناية أبلغ من التصريح؛ مراعاة لهذا التقدير والوثوق، وباب معنىٰ المعنىٰ كله مؤسس علىٰ ذلك؛ لأنه لا يكون إلا فيما حسن مأخذه ودق مسلكه ولطفت إشارته كما يقول الإمام عبد القاهر[(١)].

والتعريف بلام العهد يتخذ هذه الطريق البليغة وسيلة لإيصال معنىٰ المعرَّف، وإني أعدُّ (تقوية الإثبات، وإبراز المعرَّف في صورة المستقل[(٢)])،

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني: ١/ ٢٦٣، وما بعدها. تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

(٢) هو الغرض الأصلي الثاني لهذه اللام، وأفردته بالحديث في العنصر الآتي.

الغرضين الأصليين لهذه اللام، وعنهما تتفرع الأغراض الأخرىٰ، بحيث إذا دققت النظر في كل تعريف قيل فيه بالتعاقب بين هذه اللام والإضافة، فإنك لا تكاد تُخطئ هذين الغرضين، فأما تقوية الإثبات، فهو ما يُفسِّر قولهم: إنها أثبت في تمكين اللفظ، ذلك أنه إذا ذكرت اللام استُحضر المعنىٰ بالإضافة، ولا عكس في المسألة، بمعنىٰ: إذا ذكرت الإضافة فليس شرطا أن يُستحضر المعنىٰ باللام، ففي قول سيدنا زكريا عليه السلام: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم:٤]، يُلحظ أنه-عليه السلام- فضَّل دلالة المعقول علىٰ دلالة الملفوظ، فلم يصرح بإضافة الرأس إليه، وإنما آثر تعريفه بلام العهد؛ لأنها -كما يقول الآلوسي- أفادت ما تفيده الإضافة[1]، وفي هذا تقوٍّ للإثبات؛ يؤول إلىٰ تمكين لفظ الرأس في ذهن السامع؛ لِمَا يتعلق بها من كبير أثر في المعنىٰ، ولو قال: رأسي، لم يُستحضر المعنىٰ باللام في الذهن، يدل علىٰ ذلك أنه لما لم يكن في كلام صاحب يوسف-عليه السلام- ما يقتضي هذه المزية ورد علىٰ الأصل، فقال: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾ [يوسف: ٣٦]، ولذلك قال الإمام عبد القاهر في قول سيدنا زكريا: «واعلم أن في الآية .. شيئا آخر من جنس النظم؛ وهو تعريف الرأس بالألف واللام وإفادة معنىٰ الإضافة من غير إضافة، وهو أحد ما أوجب المزية، ولو قيل: واشتعل رأسي، فصرح بالإضافة لذهب بعض الحسن فاعرفه»[2].

ونظير ذلك قوله تعالىٰ: ﴿يُصۡهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمۡ وَٱلۡجُلُودُ﴾ [الحج:٢٠]، حيث تعرفت البطون بالإضافة إلىٰ ضمير المتحدث عنهم، وتعرفت الجلود

---

(١) ينظر: روح المعاني: ٨/ ٣٨٠ بتصرف.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٠٢.

بلام العهد التي أفادت ما تفيده الإضافة، فأصل المعنىٰ: يُصهر به ما في بطونهم وجلودهم، وفي العدول عن تعريف الجلود بالإضافة إلىٰ التعريف بلام العهد أمران:

أحدهما: يرجع إلىٰ تقوية الإثبات، وهو الإشارة إلىٰ أن تأثير الحميم في الجلود كتأثيره في البطون، ذلك أن حرف الظرفية أفاد تشبيه البطون بالتنور، وهو مظنة استقرار الحميم فيها، وأن صهر الجلود لا يكون علىٰ الدرجة ذاتها، وإلىٰ هذه الاستعارة أشار ابن عاشور في تفسير قوله تعالىٰ: (يُسجرون) فقال: «أريد بإسناد المسجور إليهم المبالغة في تعلق السجر بهم، أو هو استعارة تبعية بتشبيههم بالتنور في استقرار النار بباطنهم كما قال تعالىٰ: ﴿ يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ﴾»[(١)]، ولذلك ذهب البعض إلىٰ استبعاد صهر الجلود، فقالوا: لابد من تقدير فعل يناسب تأثر الجلود لأنها لا تُذاب بل تُحرق، فيقال: يصهر به ما في بطونهم وتُحرق به الجلود كما في قول الشاعر:عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا؛ أي: وسقيتها ماء. يقول الشوكاني: ولا يخفىٰ أنه لا ملجئ لهذا، فإن الحميم إذا كان يذيب ما في البطون فإذابته للجلد الظاهر بالأولىٰ[(٢)].

ثانيهما: دفع توهم دخول الجلود في صلة (ما)؛ لأنها معطوفة علىٰ صلتها، فيكون المعنىٰ: يُصهر به ما في بطونهم وما في جلودهم، وهو غير مراد.

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٤/ ٢٤٥.

(٢) ينظر: فتح القدير: ٣/ ٥٢٥.

ولا يخفىٰ ما في تقدير النحويين في هذه الآية من إغفال لهذه الدلالات، فلو قيل علىٰ تقدير الكوفيين: يُصهر به ما في بطونهم وجلودهم، لفاتت الإشارة إلىٰ قوة إثبات فعل الحميم بالجلود، ولم يكن ثمة احتراس في المعنىٰ.

أما تقدير البصريين: الجلود منهم، ففيه إيهام بتميُّز الجلود، تميُّزا يقترب بالمعنىٰ من التجريد، وهو طريق من طرق تقوية الإثبات أيضا، ولكن تقوية الإثبات بالتجريد تختلف عن تقوية الإثبات بلام العهد؛ ذلك أن التجريد يقوي الإثبات من طريق تمييز المُجرَّد أو المُنتزَع، بينما تقوية الإثبات بلام العهد يكون من طريق الدلالة علىٰ المضاف إليه المضمر في النفس، وهما مختلفان، فلو قلنا بالتجريد في الجلود، للزم أن يكون فيها ما يميزها عن البطون من حيث استحقاقها للعذاب لكونها أكثر تسببا في ارتكاب المعاصي أو غير ذلك، ولا يخفىٰ بُعد هذا المعنىٰ من السياق.

ومما يجري هذا المجرىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الحجر: ٣٥]، قال المفسرون: "اللام في (اللعنة) عوض عن المضاف إليه، وورد تقييدها بالإضافة في **قوله تعالى**: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [ص: ٧٨]، **وقالوا: إن مآل الآيتين واحد**" [(١)]، والتحقيق علىٰ خلاف ذلك، فإن سياق آية الحجر أدعىٰ إلىٰ الكناية؛ لأن إبليس لم يُصرِّح بالخيرية، وإنما كنَّىٰ عنها بقوله: ﴿ قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ [الحجر:٣٣] ، بخلاف سورة [ص] فإنه صرَّح فيها بخيريته وتبجّح،

(١) تفسير حدائق الروح والريحان: ٢٤/ ٤٤٩. بتصرف.

فقال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُۖ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ [ص: ٧٦]، فتناسب التصريح بإضافة اللعنة إلىٰ ضمير لفظ الجلالة، مع تبجح الرجيم وإعلانه ما استشعره من التكبر، كما تناسبت الكناية مع تلويح الرجيم في سورة الحجر، والله أعلم.

ولم أقرأ هذا المعنىٰ في كلام أحد من العلماء علىٰ كثرة ما قيل في توجيه الآيتين، من نحو قول الإمام الغرناطي-رحمه الله- بالمناسبة اللفظية بين (يدي ولعنتي) في [سورة ص] حيث أضيف كلا اللفظين إلىٰ ياء المتكلم العائد إلىٰ لفظ الجلالة(١).

والذي فتح لي هذا المعنىٰ قول أبي حيان رحمه الله: «إلا أن هنا (لَعْنَتِي)، وهناك (اللَّعْنَةَ) أعمُّ، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] ؟ وأما بالإضافة(٢)، فاللعنات إنما تحصل من جهة أن [مَنْ](٣)عليه لعنة الله كانت عليه لعنة كل لاعن، هذا من جهة المعنىٰ، وأما باللفظ فيقتضي التخصيص»(٤)، فتوجيهه للإضافة في المعنىٰ علىٰ الكناية، وقوله بأن لفظها يقتضي التخصيص، هو الذي هداني إلىٰ عكس ما قال؛ لأن

---

(١) ينظر: ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، الزبير الغرناطي: ٢/ ٢٩٠، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

(٢) في الأصل جملة مكررة ذهبت بالمعنىٰ، وهي: [فالعموم في اللعنة أعم، و]، وأبدلت الواو التي بعد الفاصلة فاء، فاستقام المعنىٰ.

(٣) في الأصل دون (من) وزدته لاستقامة الكلام.

(٤) البحر المحيط في التفسير: ٩/ ١٧٥.

المعوَّل عليه هو اللفظ، وإذا أفاد لفظ (لعنتي) التخصيص، فأنَّىٰ لنا فهم العموم!

ومما يدل علىٰ هذه المزية في لام العهد دون الإضافة، قوله تعالىٰ: ﴿ يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡ ﴾ [البقرة: ٢٠]، يقول الشهاب: حيث قيل المراد بالصواعق «الصواعق المقرونة بالبرق، فقيل في جوابه يكاد البرق أي برقها علىٰ أنّ اللام العهدية عوض عن المضاف إليه، فارتبط الجواب بالسؤال علىٰ الوجه الوجيه والتوجيه الصواب»[(١)]، والوجه الوجيه هو تقوية الإثبات من باب الكناية؛ لأنه إذا كان البرق برق الصواعق المذكورة في الآية السابقة، فإن تعريفه باللام مستحضر للإضافة من غير إضافة، وهو الذي وسمه عبد القاهر بمزية ترجع إلىٰ النظم.

❁ **ثانيا: تبريز المعرَّف في صورة المستقل[(٢)]:**

إن لمح الاستقلال في المعرَّف بلام العهد، أمرٌ لا تكاد تُخطئه نفسُ المتذوق للبيان، ويكون لأمر يرجع إلىٰ طبيعة لام التعريف عموما، ولا يختص بلام العهد دون غيرها، ولكنه يكون أظهر وأبين في لام العهد من غيرها؛ لأنها تأتي سترا للإضافة، وإخفاء لملامح جزأيها، فلا ترىٰ مضافا أو مضافا إليه يشغل حيزا من تصورك للمعنىٰ، وقد أسفر ابن جني-رحمه الله-

(١) حَاشِيةُ الشِّهَابِ: ١/ ٤٠٢.

(٢) كلمة (تبريز) أولىٰ من (إبراز) في هذا الغرض، لما فيها من إشارة إلىٰ المبالغة المقصودة في إظهار المعرَّف باللام، وهي من عبارة الشهاب كما سيأتي.

عن طبيعة عمل هذه اللام وأنها للطافة اتصالها بالمعرّف تُكسبه التعريف، ثم تتوارىٰ في لفظه، فيبرز في الكلام كأنه غير متعلق بشيء.

وقد ألمح الزمخشري -رحمه الله- إلىٰ هذا المعنىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥]، يقول ابن عاشور في بيان مراد الزمخشري من تعريف (الأنهار) بلام العهد في هذه الآية: «واختير الثاني (أي: التعريف بلام العهد) تفاديا من كلفة الإضافة، وتنبيها علىٰ أن الأنهار نعمة مستقلة جديرة بأن لا يكون التنعم بها تبعا للتنعم بالجنات»(١)، والذي أحسه الزمخشري في هذه الآية من استقلال الأنهار، وأنها جديرة بأن يكون التنعم بها غير تابع للتنعم بالجنات، هو التطبيق لرأي ابن جني في لطافة لام التعريف، وامتزاجها بالمعرَّف، وأنها ليست علىٰ نية الانفصال.

واستقلال المعرف بلام العهد ملحوظ في كل تعريف عاقبت فيه هذه اللام الإضافةَ، فالرأس والجلود في الآيتين السابقتين، يُلحظ فيهما هذا الاستقلال، وأن سيدنا زكريا لما قال: (الرأس) تراءىٰ للسامع كأنه يتحدث عن شيء مستقل عنه، وكذلك كلمة الجلود، فكأنها استقلت عن أصحابها، ولكنه ليس استقلالا كانتزاع التجريد كما بينت في العنصر السابق، ومن ذلك أيضا لفظ (المأوىٰ) في سورة النازعات في الموضعين: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات:٣٩]، ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات:٤١]، فليس ما صيغ عليه المعنىٰ لتصوير تعلق المأوىٰ بمن خاف مقام ربه، أو من طغىٰ كما قدره

(١) التحرير والتنوير: ١/ ٣٤٩.

الكوفيون: مأواه، وإنما المعنىٰ علىٰ تبريز هذا المآل لهم، وهذه العبارة من كلام الشهاب -رحمه الله- في اعتراضه علىٰ قول البيضاوي: إن اللام بدل من الإضافة، وليست عهدية، وذلك حيث قال: «وما ذكره تحقيق لوجه الربط بها إذا كانت بدلاً عن الإضافة، ولا مانع من العهد لأنه في حكم المذكور؛ لأن تبريزها وإظهارها لهم في معنىٰ إنها مقرهم ومأواهم»[1]، وقد أكدت عبارة الشهاب أمرين مهمين تحدثت عنهما:

أحدهما: تحقق الربط في تقدير الكوفيين، كما ذكر ابن القيم.

ثانيهما: دلالة لام العهد علىٰ تبريز المعرَّف مستقلا؛ لأغراض لا تؤديها الإضافة.

أما تقدير البصريين: المأوىٰ له، فيفيد الاستحقاق وهو قريب من تقدير الكوفيين في هذا الموضع، ولم يفد معنىٰ التبريز والاستقلال في المعرَّف، واتفق لهم هذا المعنىٰ لمراعاة التناسب التقديري، فالاستحقاق من أغراض أسلوب الشرط الذي صيغت عليه الآيتين؛ لأن تحقق فعل الشرط موجب لاستحقاق جزائه، وقد أتىٰ الاستحقاق أيضا من طريق القصر في خبر (إن) وهو قوله: (هي المأوىٰ)، وكان من الممكن الاستغناء عن ضمير الفصل، كأن يقال: إن الجنة المأوىٰ، ولا يخفىٰ ما في هذا التقدير من ضعف في الأسلوب، وبعد عن الغرض.

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ﴾ [الرحمن: ٤١]، فالمعنىٰ النحوي: نواصيهم وأقدامهم، علىٰ مذهب الكوفيين، والنواصي والأقدام منهم علىٰ مذهب البصريين.

---

(١) حاشية الشهاب علىٰ تفسير البيضاوي: ٨/ ٣١٧.

أما المعنىٰ البلاغي، فيقصد إلىٰ إبراز النواصي والأقدام مستقلة غير متعلقة بالمجرمين؛ لتصوير الاستخفاف بهم، فلا وزن لهم، ولا شأن في ذلك اليوم، ثم ليُفسح للعقل الوصول إلىٰ أنها نواصيهم وأقدامهم علىٰ طريقة أبلغ كما يقول الرازي: «والناصية ما أخذت لنفس كونها ناصية، وإنما أخذت ليصير صاحبها مأخوذاً»(١)، ولو قيل: نواصيهم وأقدامهم، لصار لهم شيء من الوزن أو الشأن، كما أن تقدير البصريين يوحي بأن المنتزع، له شأن في استحقاق العقاب كما تقدم في آية الجلود، وكلاهما بعيد عما عليه النظم، والله أعلم.

ومن ذلك أيضا تعريف (الحوايا) في قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، حيث تعرفت بلام العهد لتبريزها وللاحتراس من دخولها في التحريم، «قال الكسائي الْحَوايا معطوف علىٰ الظهور، كأنه قال: إلا ما حملت ظهورهما أو حملت الحوايا، وقال بعض الناس الْحَوايا معطوف علىٰ الشحوم؛ قال القاضي أبو محمد رضي الله عنه: وعلىٰ هذا تدخل الْحَوايا في التحريم، وهذا قول لا يعضده اللفظ ولا المعنىٰ بل يدفعانه»(٢).

والتقدير النحوي: أو حملت حواياهما عند الكوفيين، والحوايا منهما عند البصريين(٣)، ولا يخفىٰ ما في التقديرين من بعد عن لطائف التعريف بلام العهد، إذ لو كان الغرض إضافة الحوايا كما في الشحوم والظهور، لما برزت

---

(١) مفاتيح الغيب: ٢٩/ ٣٦٨.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،لابن عطية: ٢/ ٣٥٨، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعةالأولىٰ ١٤٢٢ هـ.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ١٢٥.

في الكلام علىٰ هذه الصورة، ولو كان الغرض أيضا تميُّزها وانتزاعها من الموصوف، لبرزت بعض المعاني في السياق وهي غير مقصودة.

ومما يتصل بهذا الغرض، قوله تعالىٰ: ﴿ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ﴾ [النازعات: ٤٠]، فإن المقصود: نفسه وهواه، يقول الرازي: «أي: نهىٰ النفس عن الهوىٰ الثابت له لا لغيره»[1]، ولما كانت هذه النفس وهذا الهوىٰ مؤديين بصاحبهما إلىٰ الهلاك، كان في تصويرهما مستقلين عنه إشارة إلىٰ انعدام رضاه بهما، وكراهيته للمآل الذي يوردانه، يذكر المفسرون في معنىٰ الآية قول مقاتل: «هو الرجل يهمُّ بالمعصية، فيذكر مقامه للحساب فيتركها»[2].

أما تقدير الإضافة علىٰ مذهب الكوفيين، فغير مناسب لمعنىٰ الطرح والكراهية المفاد من التعريف بلام العهد، وكذا تقدير البصريين فغير مناسب البتة في هذه الآية؛ إذ لا معنىٰ لتقدير: النفس منه والهوىٰ منه.

❁ ثالثا: تنبيه المخاطب إلى خفيٍّ في معهوده:

هذا من الأغراض الفرعية للام المعاقبة، ويكون لمعان خاصة، كأن يكون عهد المخاطب بالمعرَّف عهدا ظاهريا فحسب، من ذلك تعريف الناصية في قوله تعالىٰ: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق: ١٥]، يقول الرازي: إنه – تعالىٰ – كنىٰ ههنا عن الوجه والرأس بالناصية، ولعل السبب فيه أن أبا جهل كان شديد الاهتمام بترجيل تلك الناصية وتطييبها وربما كان يهتم أيضًا بتسويدها فأخبره الله تعالىٰ أنه يسودها مع الوجه.. وعرَّف الناصية بحرف

(١) مفاتيح الغيب: ٦/ ٤٧٩.

(٢) الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٤/ ٤٢١.

التعريف؛ كأنه تعالىٰ يقول: الناصية المعروفة عندكم ذاتها؛ لكنها مجهولة عندكم صفاتها؛ ناصية وأي ناصية، كاذبة قولاً خاطئة فعلاً»[1].

ولو تعرفت الناصية بالإضافة في هذا السياق، لفات التنبيه علىٰ ما خفي من عهديتها لدىٰ المخاطبين، وكان المعنىٰ علىٰ تصوير السفع دون الالتفات إلىٰ عهديتهم إياها.

وعلىٰ هذا، فتقدير الكوفيين: ناصيته يتدافع مع هذا المعنىٰ؛ لأن الإضافة لا تطرد عهديتها، ولا تؤدي مؤدىٰ لام العهد في هذه الدلالة الرائقة.

وكذلك تقدير البصريين: الناصية منه، فالتجريد وإن اقترب من تصوير الناصية والمبالغة في شأنها، إلا أنه ليس من طبيعته الإفصاح أو التلميح إلىٰ العهدية وما فيها من خفاء أو ظهور، ولذلك تعين التعريف بلام العهد لكونه أليق وأقوم بهذا الغرض الدقيق. وقد يستقيم هذا المعنىٰ أيضا مع تعريف النواصي والأقدام، فهي ليست علىٰ ما عُهَد في أذهان المخاطبين، ولكن فيها ما كان مجهولا لديهم، مما انطوت عليه من خبث مستور وفجور مضمر، إذ كانت لا تسعىٰ ولا تفكر إلا للصد عن دين الله.

ويقوِّي هذه الدلالة الاستعمال القرآني، حيث تعرفَّت الناصية بالإضافة في قوله تعالىٰ: ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾[هود:٥٦]؛ لأنه لا خفاء في عهديتها عند المخاطبين، فهي الناصية بمفهومها المطلق.

(١) مفاتيح الغيب: ٣٢/ ٢٢٥.

❁ رابعا: إظهار المعرَّف كأنه غير المعهود وشيء سواه:

تختلف هذه الخصوصية في لام عن العهد عن الخصوصية السابقة من حيث إن المعهود هنا لا خفاء في شيء من عهديته، لكن الطَّيف المصاحب للام العهد هنا هو أن المعرَّف بها يظهر في الكلام كأنه شيء سوىٰ المعهود، وإذا به هو هو، وهذا أمرٌ لا تقوم به الإضافة، من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌۚ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ ﴾ [الأعراف: ٤٦]، قال جمع من المفسرين: إن الأعراف هي الحجاب نفسه، إذ ليس ثمة سور غيره في هذا الموقف، يقول الطبري: «يعني جل ثناؤه بقوله: (وبينهما حجاب)، وبين الجنة والنار حجاب، يقول: حاجز، وهو: السور الذي ذكره الله تعالىٰ فقال: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ ﴾ [سورة الحديد: ١٣] . وهو"الأعراف" التي يقول الله فيها: ﴿ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ ﴾ كذلك»[1]، ويقول الواحدي: «وبينهما يعني: بين أهل الجنة وأهل النار حجاب: وهو الأعراف»[2]، ويقول ابن عاشور:«و"أل" في (الأَعْرَافِ) للعهد، وهي الأعراف المعهودة التي تكون بارزة في أعالي السور، ليرقب منها النضارة حركات العدو ليشعروا به إذا داهمهم. ولم يسبق ذكر للأعراف هنا حتىٰ تعرف بلام العهد، فتعين أنها ما يعهده الناس في الأسوار، أو يجعل "أل" عوضا عن المضاف إليه: أي وعلىٰ أعراف السور، وهما وجهان في نظائر هذا التعريف كقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات:٤١] وأيًّا ما كان فنظم الآية يأبىٰ أن يكون المراد من الأعراف مكانا مخصوصا يتعرف منه أهل الجنة وأهل النار، إذ لا وجه حينئذ لتعريفه

(١) جامع البيان:١٢/ ٤٩٩.

(٢) الوسيط: ٢/ ٣٧٠.

مع عدم سبق الحديث عنه»[١]، ويقول السمين الحلبي: «قال الزمخشري: أي: وعلىٰ أعراف الحجاب، كأنه جعل أل عوضًا من الإضافة وهو مذهب كوفي، وقد تقدم تحقيقه. وجعل بعضُهم نفس الأعراف هي نفس الحجاب المتقدِّم ذكرُه، عبَّر عنه تارة بالحجاب وتارة بالأعراف. قال الواحدي: ولم يذكر غيره «ولذلك عُرِّفَت الأعراف لأنه عَنَىٰ بها الحجاب» [٢].

وقد صرَّح ابن جني بهذه الخصوصية في قوله: «ودليل آخر يدل علىٰ شدة اتصال حرف التعريف لما دخل عليه، وهو أنه قد حدث بدخوله معنىٰ في ما عرفه لم يكن قبل دخوله، وهو معنىٰ التعريف؛ فصار المعرف كأنه غير ذلك المنكر وشيء سواه»[٣]، فقوله كأنه غير المنكر وشيء سواه، هو نفسه ما يُلحظ بين الحجاب والأعراف، فكأن الأعراف غير الحجاب، وهي الحجاب نفسه.

ولو ذهبنا إلىٰ تقدير مضاف إليه كما عند الكوفيين، لفاتت هذه النكتة من تعريف الأعراف بلام العهد، وأضعف منه تقدير البصريين؛ لأنا لو قدرنا الأعراف منه لذهبنا إلىٰ تصور بعيد وتقدير أبعد، والله أعلم.

وبعد، فلكل خصوصية من الخصوصيات السابقة نكات ولطائف ترجع إلىٰ سياق النظم الحكيم، وما يتوخاه من وضوح الدلالة علىٰ المعاني، ودقائق الفروق التي فاقت طاقات البشر، وقد وقفت علىٰ خصوصيات أخرىٰ، ولكني لم أتيقن منها تيقني من هذه الأربع، نحو: الدلالة علىٰ الكثرة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴾ [الشعراء: ١١١]، فكلمة

(١) التحرير والتنوير: ٨/ ١٠٨.

(٢) الدر المصون: ٥/ ٣٢٨.

(٣) سر صناعة الإعراب: ٢/ ١٩.

(الأرذلون) جاءت معرفة بلام العهد[1] في هذا الموضع إشارة إلىٰ كثرة الأتباع، ولما كان عدد أتباع نوح -عليه السلام- قليلا في بادئ دعوته، قالوا: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧].

ونحو: دفع توهم غير المراد، نحو قول سيدنا يوسف كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٥٥]، فالألف واللام في الأرض عوض عن الإضافة، والمعنىٰ: خزائن أرضك، وهي أرض مصر، وقد «كان لفرعون خزائن كثيرة غير الطعام قال: فأسلم سلطانه كُلَّه إليه»[2]، ولو أضاف الأرض إلىٰ الضمير لدخل في الوهم أنه طلب خزائنه الخاصة، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ﴾ [الروم:٢،٣] التقدير: «أرض العرب منهم؛ لأنها الأرض المعهودة عندهم، أو في أدنىٰ أرضهم من العرب، واللام بدل من الاضافة»[3]، ولو أتىٰ علىٰ الأصل لتوهم أن المراد الأرض عموما، وليست أرض العرب.

وآثرت الاكتفاء بما أوردت؛ تهيبا من أن أقول في كلام الله ما لا يرضيه، وأحسب أنني اجتهدت قدر طاقتي، فإن كنت قد أصبت فمن الله وحده لا شريك له، وإن كنت قد أخطأت فالله أسأل ألا يحرمني أجر المجتهد إذا أخطأ، وأن يغفر زلاتي ويعفو عن إساءاتي فهو ولي ذلك والقادر عليه.

❁❁❁❁❁

(١) التَّفْسِيرُ البَسِيْط: ١١/ ٣٩٢.

(٢) جامع البيان: ١٦/ ١٤٩.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤/ ٢٠١.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام علىٰ مسك الختام، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث:

١-مسائل الخلاف بين النحويين باب رحيب خصيب يستنفر الهمم ويستثير القرائح ويفتح أبوابا بديعة لدراسي البلاغة العربية.

٢-أسفر البحث عن أن الجامع بين الإضافة ولام التعريف هو العهد، كما أسفر عن أن تقوية الإثبات وتبريز المعرَّف في صورة المستقل، هما الغرضان الأصيلان للام المعاقبة، وعنهما تتفرع الأغراض الأخرىٰ.

٣- توصل الباحث إلىٰ أغراض أخرىٰ، لكنها ليست بأصيلة في لام المعاقبة، إذ تتراءىٰ في مواضع، وتخفت في مواضع أخرىٰ، نحو: التنبيه إلىٰ خفي في معهود المخاطب، وإظهار المعرف كأنه غير المعهود وشيء سواه، وأن هذه الخصائص لا تقوم بها الإضافة أو غيرها من سبل تحصيل المعنىٰ، كما أن ثمة أغراضا أخرىٰ للام المعاقبة يستدعيها السياق كالإشارة إلىٰ الكثرة، ودفع توهم غير المراد.

٤-كان تقدير البصريين قريبا من أصل المعنىٰ في بعض المواضع لمراعاتهم التناسب التقديري، وكان بعيدا عن المعنىٰ في كثير من المواضع؛ لإغفاله دلالة حرف التعريف، بينما ألجأنا تقدير الكوفيين إلىٰ تصور واحد في كل معنىٰ.

٥-من العلماء الذين كان لهم عناية فائقة بخصائص حرف التعريف ابن جني -رحمه الله- وكلامه في هذا الحرف قلما تجد له نظيرا عند غيره، وقد ذكر ذلك في سر صناعة الإعراب، وهو حقيق به.

توصية البحث:

١-الموازنة بين لام المعاقبة في القرآن الكريم والشعر الجاهلي، وخصوصا شعر امرئ القيس الذي أفصح المعري عن كيفية استعماله لتلك اللام.

٢-دراسة رأي السكاكي في مسألة: أن موضوع لام التعريف علىٰ العهد لا غير، فهذه المسألة تنطوي علىٰ خبيء من العلم، وتقتضي دراسة مستقلة.

❁❁❁❁❁

المصادر والمراجع[1]

١ - إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم، تفسير أبي السعود دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢ -أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٣- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٤ - التحرير والتنوير، ابن عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.

٥ - تفسير القرآن الكريم، ابن القيم، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠ هـ.

٦ - جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

٨- حاشية الشهاب علىٰ تفسير البيضاوي، دار صادر – بيروت.

٩ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

(١) هذه أبرز المصادر التي اعتمدت عليها في المسألة موضوع الدراسة، واستثنيت من القائمة بعض المصادر والمراجع غير الأصيلة في الموضوع فلم أذكرها.

١٠- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ. ١١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥ هـ.

١٢- سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٣- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة الأولىٰ١٤١٤ هـ.

١٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

١٥- ما لم ينشر من الأمالي الشجرية، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

١٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢ هـ.

١٧- معاني القرآن للفراء، أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولىٰ.

١٨- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، وما بعدها، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥.

٢٠- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، الرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ.

٢١- مفتاح العلوم، للسكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٢٣- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، د أحمد محمد صيرة، د أحمد عبد الغني الجمل، د عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥ هـ.

❁❁❁❁❁

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص باللغة العربية	٢٩١
ملخص باللغة الأجنبية	٢٩٣
مقدمة	٢٩٥
تمهيد	٢٩٩
المبحث الأول: مذهب الكوفيين ومعنىٰ التعاقب عندهم.	٣٠٦
المبحث الثاني: الجامع بين التعريف باللام والتعريف بالإضافة.	٣١٠
المبحث الثالث: مذهب البصريين والتعريف باللام في ضوء تقديرهم	٣١٧
المبحث الرابع: الخصائص البلاغية للام المُعاقبة في القرآن الكريم.	٣٢٢
الخاتمة	٣٣٥
المصادر والمراجع	٣٣٨
الفهرس	٣٤١

والله ولي التوفيق